

Distr.
GENERAL

A/39/128

E/1984/35

9 March 1984

ARABIC

ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بالسكان

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الحالة السكانية في العالم سنة ١٩٨٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢- ١	أولا - مقدمة
٢	٣٢- ٣	ثانيا - المستويات والاتجاهات الديموغرافية الحديثة
١٢	٥١-٣٣	ثالثا - التصورات والسياسات الديموغرافية

A/39/50

*

E/1984/30

**

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٤٧ (د - ٤٥) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٦٨ الذي طلب فيه الى الأمين العام أن يقدم كل سنتين الى الجمعية العامة تقريرا موجزا عن الحالة السكانية في العالم ، يتضمن تقييما للاتجاهات السكانية الحالية والمتوقعة . وامثالا لمقرر للمجلس ، المؤرخ في ٢٨ آب /أغسطس ١٩٦٩ ، لا يتضمن هذا التقرير سوى خلاصة واستنتاجات التقرير الموجز الذي يقدم كل سنتين عن الحالة السكانية في العالم .

٢ - والتقرير الذي يقدم كل سنتين يستند الى النتائج التي خلصت اليها الجولة الرابعة لانشطة المراقبة المستمرة للاتجاهات والسياسات السكانية في العالم . وسيكون الاخير الذي يجرى اعداده من تلك التقارير قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان عام ١٩٨٤ . وكانت الأمانة العامة قد قامت بالمراقبة المستمرة للاتجاهات السكانية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية . وقد أجريت عملية المراقبة المستمرة للسياسات السكانية على أساس المعلومات المستقاة من الاستقصاء السكاني الخامس بين الحكومات المكرس في الجزء الأعظم منه لاستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان ، ومصرف البيانات المتعلقة بالسياسات السكانية التابع للأمانة العامة .

ثانيا - المستويات والاتجاهات الديموغرافية الحديثة

٣ - في خلال السنوات العشر الاخيرة ، زاد عدد سكان العالم بمقدار ٧٧٠ مليون نسمة ، وهذا يمثل الزيادة المتضمنة لافريقيا جنوبي الصحراء وأمريكا اللاتينية . وفي بحر تلك الفترة ، دخل معدل نمو السكان في العالم مرحلة من الانخفاض بلغت ١.٧ في المائة في بداية الثمانينات بعد أن ضرب رقما قياسيا بلغ (٢ في المائة) . ان اتجاه معدل النمو نحو الانخفاض قد لوحظ في المناطق النامية والمناطق المتقدمة النمو على السواء . وقد اكتسب هذا الاتجاه زخما واسعا في المناطق النامية بفعل الانخفاض السريع لمعدل نمو السكان في الصين . واذا استثنينا الصين ، فان المتبقي من سكان البلدان النامية (الذي يكون زهاء نصف سكان العالم) ، قد سجل انخفاضا ضئيلا جدا في معدل نموه . وترجع هذه الحالة الى أن انخفاض معدل المواليد داخل مجموعة البلدان النامية يقابله انخفاض بنسبة مماثلة في معدل الوفيات . ويشمل هذا الاستعراض الاجمالي فروقا كبيرة ليس بين المناطق النامية والمناطق المتقدمة النمو فحسب ، بل داخل المناطق أيضا وبوجهه أخص داخل المناطق النامية .

٤ - ويقدر معدل النمو في افريقيا بنسبة ٣.٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، وهو ما يزيد عن معدل الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الذي بلغ ٢.٧ في المائة . ويعتبر هذا التطور في اتجاه الزيادة أمرا فريدا ، حيث لا تعرف أية منطقة نامية كبيرة أخرى مثل هذا الاتجاه في جملتها . وهناك بعض المناطق الفرعية في افريقيا الغربية و افريقيا الشرقية ذات معدلات أكثر ارتفاعا : ٣.١ في المائة و ٣.٢ في المائة على التوالي . وتقتصر الانخفاضات الهامة الوحيدة في معدل النمو على بعض الجزر الصغيرة . وتأتي بعد افريقيا ، بفارق كبير الى حد ما في أمريكا اللاتينية التي سيبلغ معدل النمو فيها ٢.٣ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، بانخفاض بالنسبة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ حيث بلغ المعدل ٢.٥ في المائة . والاتجاه العام في هذه المنطقة يسير نحو الانخفاض . ومع ذلك ، هناك منطقتان فرعيتان هما أمريكا الوسطى وأمريكا المدارية تشهدان أيضا نموا كبيرا . وفي آسيا ، يجب التمييز بين منطقة آسيا الجنوبية ومنطقة آسيا الشرقية ، حيث يرتفع معدل النمو في المنطقة الاولى الى ٢.٢ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، أي بانخفاض طفيف بالنسبة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ حيث بلغ المعدل ٢.٤ في المائة . وتجدر اضافة أن الانخفاض في الهند ، وهي البلد الاهم في هذه المنطقة ، كان أسرع ، ان يقدر معدل النمو السكاني في هذا البلد اليوم بحوالي ٢ في المائة . وتلاحظ أكثر المعدلات ارتفاعا في آسيا الجنوبية الغربية . وقد تطورت الحالة في آسيا الشرقية بسرعة فائقة فيما بين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٥ ، حيث انخفضت المعدلات الى النصف : من ٢.٣ الى ١.١ ويرجع ذلك الى تطور الخصوبة في الصين . وأخيرا ، في اوقيانوسيا ، يواصل سكان جزر ميلانيزيا النمو بشكل سريع ، في حين يسجل سكان جزر ميكرونيزيا معدلات نمو أضعف بكثير .

٥ - وفي البلدان المتقدمة النمو ، يميل الاتجاه أيضا نحو الانخفاض ، الا أن هذا يحدث اعتبارا من مستويات ضعيفة جدا : فمعدل النمو ، الذي كان ٠.٩ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ سينخفض الى ٠.٦ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وتسجل بعض البلدان في اوروبا الغربية معدلات سلبية ، ولن يكون معدل النمو في هذه المنطقة الفرعية ، مأخوذا في مجمله ، سوى ٠.٦ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، أي أدنى بقليل من معدل اوروبا الشمالية الذي يبلغ ٠.٩ في المائة . بيد أن اوروبا الشرقية واوروسيا الجنوبية تسجلان معدلات أكثر ارتفاعا : ٠.٦ في المائة . ومن بين البلدان المتقدمة النمو ، تصل استراليا ونيوزيلندا وحدهما الى معدلات أعلى من ١ في المائة .

٦ - وتدل توقعات الأمم المتحدة على أنه في نهاية هذا القرن ، سيكون معدل نمو سكان العالم حوالي ١.٥ في المائة . وسيكون المعدل ١.٨ في المائة بالنسبة للمناطق النامية و ٠.٥ في المائة بالنسبة للمناطق المتقدمة النمو . ومن المناطق الفرعية البالغ عددها ٢٤ التي تحتفظ بها المنظمة لتوقعاتها ، سوف يسجل ١.٨ منها تباطؤا سريعا الى حد ما في النمو بالنسبة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وستستمر الزيادة في النمو في أربع مناطق فرعية

.../...

منها حتى عام ٢٠٠٠ (افريقيا الوسطى والغربية والشرقية ومنطقة الكاريبي) . وسيستقر النمو على مستواه الحالي في الصين وفي أوروبا الشمالية .

٧ - أحرز تطور الوفيات خلال السنوات التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر بوخارست أوجبه تقدم محسوسة ، وان كانت متفاوتة بين المناطق . ونظرا لأن قياس التزايد يقوم على أساس تطور العمر المتوقع عند الولادة ، فانه من المتوقع أن يبلغ هذا التزايد ٣٥ بين الفترتين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٥ فيما يتعلق بمجموع سكان العالم ، الذين سيرتفع عمرهم المتوقع من ٥٤ إلى ٥٨٩ من السنوات ، وهذا ما يزال بعيدا عن الأهداف المحددة في خطة العمل الدولية المتعلقة بالسكان . وقد انخفض الفارق الى حد ما بين المناطق النامية والمناطق المتقدمة النمو حيث أن العمر المتوقع في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ كان ٥٢٧ من السنوات في المناطق الاولى و ٧١٤ من السنوات في المناطق الثانية (أى بفارق قدره ١٨٧ من السنوات) في حين أنه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ سيكون ٥٦٦ و ٧٣ على التوالي (أى بفارق يبلغ ١٦٤ من السنوات) .

٨ - وما يلفت النظر في بادئ الأمر داخل المناطق النامية هو عدم التجانس المفرط : فالعمر المتوقع يتراوح في الوقت الحاضر بين حد أدنى قدره ٤٩٧ من السنوات في افريقيا وحد أقصى قدره ٦٨ سنة في آسيا الشرقية . وتأتي امريكا اللاتينية قريبة الى حد ما من هذا المستوى ان تصل الى ٦٤ من السنوات ، في حين تعتبر آسيا الجنوبية ، التي تصل الى ٥٣٦ من السنوات ، ذات مستوى أقرب من مستوى افريقيا . وقد كان التقدم المحرز في آسيا الشرقية (والصين بصفة خاصة) بين الفترتين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٥ قدما مذهلا ، نظرا لأن العمر المتوقع سيزداد بمقدار ٧٩ من السنوات (٦٨ سنة مقابل ٦٠ من السنوات) ، في حين كان التقدم في افريقيا أبطأ : ٤٢ من السنوات (٤٩٧ من السنوات مقابل ٥٥ من السنوات) . وفي بعض المناطق الفرعية من افريقيا ، مثل الجنوب الافريقي ، وافريقيا الشرقية والغربية ، يبدو التقدم أهدأ ، نظرا لأنه لن يتجاوز ٤ سنوات .

٩ - وهناك مؤشر آخر من مؤشرات الوفيات يستخدم في كثير من الاحيان ، سواء لقيمه الذاتية بوصفه علامة للمستوى الصحي لسكان ما أو لمعناه الأعم الذي يكتسبه ازاء مستوى التنمية المحرز ، وهذا المؤشر هو معدل الوفيات بين الاطفال . وقد قدر هذا المعدل ، على الصعيد العالمي ، في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ بمقدار ٨١ من وفيات الاطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ١٠٠٠ من المواليد . ويرتفع هذا المعدل في المناطق النامية الى ٩٢ لكل ١٠٠٠ وفي المناطق المتقدمة النمو الى ١٧ لكل ١٠٠٠ . وهنا

أيضا ، ونظرا لعدم توفر البيانات ، يصعب قياس المعدل الصحيح للوفيات بين الأطفال بدقة ، كما يكون تحديد اتجاه هذا المعدل في المناطق النامية أكثر صعوبة . ومع ذلك تدل التقديرات التي توصلت إليها الأمم المتحدة على تغيرات كبيرة ، متوازنة في جملتها مع التغيرات التي لوحظت بالنسبة للعمر المتوقع . فمعدل وفيات الأطفال في معظم المناطق الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء تقع في مستوى أعلى من ١٠٠ بالنسبة لكل ١٠٠٠ من المواليد على قيد الحياة ، وهناك بعض البلدان التي تبلغ مستويات تقرب من ٢٠٠ لكل ١٠٠٠ . وفي غالبية بلدان آسيا الجنوبية تقع هذه النسبة في مستوى أعلى من ١٠٠ لكل ١٠٠٠ . وفي آسيا الشرقية ، لن تتجاوز أكثر من ٥٠ لكل ١٠٠٠ ، حيث تمثل الصين ، التي يبلغ معدلها ٣٨ لكل ١٠٠٠ ، معدلا واضح الانخفاض بالنسبة لبلد نام من هذا الحجم . وفي أمريكا اللاتينية ، تعتبر الحالة ، في جملتها ، مرضية نسبيا نظرا لأن معدل وفيات الأطفال يبلغ حوالي ٦٣ لكل ١٠٠٠ في المنطقة . وفي هذه المنطقة تمثل كوستاريكا ، وكوبا وبورتوريكو معدلا منخفضا للغاية (٢٠ لكل ١٠٠٠ وأقل) . وتشمل بعض بلدان أمريكا اللاتينية المدارية ، مع ذلك ، معدلات أعلى من المتوسط . وينبغي ، أخيرا ، أن نلاحظ النجاح غير العادي الذي أحرزته بعض البلدان الآسيوية ، مثل سنغافورة ، التي نجحت في خفض مستوى الوفيات بين الأطفال لديها إلى المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة النمو (١١ بالنسبة لكل ١٠٠٠) .

١٠ - والعوامل المسؤولة عن التغيرات في معدل الوفيات عديدة ، والآليات التي تؤثر بواسطتها هذه العوامل صعبة التحليل للغاية . ويبدو من المؤكد مع ذلك أن ببطء عملية التنمية يكون له تأثير مؤكد عندما يؤدي إلى وقف تحسين ظروف معيشة الأسر وإلى الحد من امكانيات تدخل السلطات العامة على صعيد الوقاية من الأمراض وعلاجها . ولا يبدو مع ذلك أن المستوى العام للتنمية الاقتصادية هو وحده العامل الحاسم ، وإنما أسلوب التنمية وبصفة خاصة طرائق إعادة توزيع الثروة الوطنية بين مختلف فئات السكان . ولا شك أن اعتماد سياسات صحية مناسبة ، مثل سياسة الرعاية الصحية الأولية ، يقوم أيضا بدور كبير .

١١- وفي المناطق المتقدمة النمو تدل الاسقاطات المتعلقة بالعمر المتوقع عند الميلاد لكلا الجنسين على أن الزيادة الملحوظة في السبعينات كانت في نفس المستوى الملاحظ في الستينات أي حوالي سنة واحدة ونصف. بيد أن الاتجاهات التي كانت سائدة في السبعينات داخل العديد من المناطق الفرعية، تختطف تماما عن تلك التي لوحظت في الستينات في ذات المناطق الفرعية. ففي بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وفي أوقيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا)، تحول التقدم البطيء الملحوظ في الستينات الى تقدم سريع خلال العقود اللاحقة، وفي أوروبا الشرقية حافظ التقدم على نفس المستوى خلال العقدين، وفي اليابان وأوروبا الجنوبية كان التقدم أبطأ في السبعينات منه في الستينات. وحتى في هذه الظروف حصلت في اليابان في السبعينات زيادة في العمر المتوقع تربو على ٣ سنوات. كما حصلت زيادة في العمر المتوقع تتفاوت بين سنتين وثلاث سنوات في أمريكا الشمالية وفي أوروبا الجنوبية والغربية وفي أوقيانوسيا. وأخيرا، فيما يتعلق بالعمر المتوقع في أوروبا الشمالية والشرقية تلاحظ زيادة تتراوح بين سنة واحدة ونصف سنة.

١٢- وإذا كانت الزيادة في العمر المتوقع لكلا الجنسين تبدو مرضية في معظم الحالات وحتى متازة أحيانا، فإن تطور معدل الوفيات للذكور بالمقارنة بالاناث ما زال يثير القلق. ففي الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ بلغ الفرق في العمر المتوقع ٧١ سنوات لصالح الاناث و ٧٥ سنوات في بداية الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. ولكن يلاحظ في هذا المجال أيضا تغييرات هامة، لان الفرق في بعض البلدان المتقدمة النمو ليس سوى ٤ سنوات في حين بلغ في بلدان أخرى ٨ سنوات.

١٣- وفي حين ان المستويات المنخفضة للغاية التي بلغها معدل وفيات الرضعا، ابتداء من السبعينات لا تبعث على الأمل في امكانية حدوث تقدم ذي مغزى، فإن معدل وفيات الرضعا قد انخفض مع ذلك بنسبة ٣٠ في المائة وأكثر في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٥ في أربعة من خمسة بلدان متقدمة النمو. وفي ١٩٨٠-١٩٨٥ كان لدى نحو ثلاثة ارباع البلدان المتقدمة النمو معدلات لا تتعدى ١٥ في الألف، وثمانية بلدان بمعدلات أقل من ١٠ في الألف، بينما لم يكن هناك لدى أي بلد هذا المعدل في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥. وقد لوحظ ان أفضل النتائج توجد في أوروبا الغربية والشمالية وفي شرق آسيا وفي اليابان.

١٤- وتشير المنظورات السكانية للأمم المتحدة الى انه ينبغي أن تنخفض تدريجيا الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية: ففي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ سيكون العمر المتوقع في البلدان النامية ٦١ر٨ سنة وفي البلدان المتقدمة النمو ٧٥ر٤ سنة، وفي الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ سيكون ٦٨ر٩ سنة و ٧٧ر٢ سنة على التوالي. ولكن ما زال

يوجد تباين كبير داخل مجموعة البلدان النامية، لأن العمر المتوقع في أفريقيا لن يكون سوى ٥٥ سنة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٦٤ سنة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، في حين سيبلغ عند الطرف الآخر، في شرق آسيا ٧١ سنة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ثم ٧٥ سنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥.

١٥- شهدت السبعينات اتساع حركة انخفاض الخصوبة في العالم: فقد انخفض الرقم القياسي التركيبي للخصوبة خلال هذه الفترة من ٥٤ مواليد للمرأة السنوية ٣٦، أي بانخفاض نسبته ٢٢ في المائة* وفي البلدان النامية كانت نسبة الانخفاض ٢٦ في المائة (١٥ في المائة إذا استبعدنا الصين)، فقد انخفض الرقم القياسي للخصوبة من ٥٤ إلى ٤١، ونسبة ٩ في المائة في البلدان المتقدمة النمو حيث انخفض الرقم القياسي التركيبي للخصوبة من ٢٢ إلى ٠٢. ويختلف انخفاض الخصوبة بصورة كبيرة من منطقة إلى أخرى. وبشكل الانخفاض بنسبة ٥٤ في المائة الذي لوحظ في الصين خلال هذه الفترة ذاتها حالة استثنائية إذا أخذنا في الاعتبار الكتلة السكانية المعنية. وقد أدى هذا الانخفاض إلى خفض الرقم القياسي التركيبي للخصوبة لهذا البلد من ٥٩ إلى ١٩٢٠-١٩٧٥ إلى ٢٣ في ١٩٨٠-١٩٨٥، وهو مستوى يمكن مقارنته مع مستوى بعض البلدان المتقدمة النمو. وما إن سكان الصين يحظون بنحو ثلث سكان البلدان النامية فإن هذا الانخفاض له التأثير الأكبر على الخصوبة العالمية.

١٦- وتختلف مستويات الخصوبة كثيرا بين البلدان النامية وهذه الفجوة تشبه الفجوة التي كانت قائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية: فالجانب معدلات الخصوبة المنخفضة جدا مثل معدلات الصين وكوبا مثلا، توجد معدلات مرتفعة جدا مثل معدلات أفريقيا الغربية والشرقية وبعض أجزاء آسيا مثل آسيا الجنوبية الغربية. وفي أفريقيا الغربية والشرقية، حيث توجد حاليا أعلى مستويات الخصوبة في العالم، يلاحظ أن الأرقام القياسية للخصوبة أكثر من ٧، وبلغت في كينيا حتى ٨٣ في منتصف السبعينات، مع عدم وجود أية بادرة تدل على الانخفاض. وفي آسيا وكذلك في أمريكا اللاتينية يلاحظ وجود تنوع أكبر في الحالات ما هو موجود بين المناطق دون الإقليمية لأمريكا اللاتينية، كما أن القابلية للتغير في المناطق دون الإقليمية من آسيا أقل منها في المناطق دون الإقليمية لأمريكا اللاتينية.

١٧- وفي البلدان المتقدمة النمو يبدو أن الاتجاه إلى انخفاض الخصوبة الذي كان سائدا في الستينات قد أبطأ في السبعينات. ويلاحظ في عدد كبير من البلدان الاتجاه

* يحدد الرقم القياسي التركيبي للخصوبة المعدل المتوسط لمواليد المرأة خلال فترة خصوبتها وذلك في حالة ثبات المعدلات الحالية للخصوبة حسب العمر وانعدام الوفيات.

نحو الشابات عند مستوى منخفض جدا . ومع ذلك فان الانخفاض مستمر في بعض البلدان ، في حين أنه يلاحظ في بلدان أخرى حدوث ارتفاع ضئيل جدا . واجمالا فان بلدان أوروبا الجنوبية وأوروبا الشرقية سجلت ارقاما قياسية تركييبية للخصومة أكثر ارتفاعا (أعلى بقليل من مولودين لكل امرأة على التوالي) من بقية بلدان أوروبا (أقل من ١.٧ من المواليد لكل امرأة) . وما زال من الصعب تحديد ما اذا كان المستوى الأكثر ارتفاعا للخصومة في المنطقتين دون الاقليميتين لأوروبا الجنوبية وأوروبا الشرقية سيستمر أم سينتهي بالانخفاض الى مستوى باقي أوروبا . وما زال الاتحاد السوفياتي عند مستوى مرتفع نسبيا بين البلدان المتقدمة النمو ، لأنه في ١٩٨٠-١٩٨٥ سيبلغ الرقم القياسي التركيبي للخصومة فيه ٢.٣٠ .

١٨- ومن الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ثم حتى عام ٢٠٢٥ تفترض اسقاطات المنظمة ان الرقم القياسي التركيبي للخصومة العالمية سينخفض من ٣.٦ في ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ٣.٠ ثم الى ٢.٣ . وفي المناطق النامية سينخفض هذا الرقم القياسي من ٤.٨ في ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ٣.٢ في ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، والى ٢.٤ في ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . وفي البلدان المتقدمة النمو يفترض أن المستوى الذي بلغته ، وهو منخفض جدا بالفعل ، سيرتفع قليلا الى ٢.٠ في ١٩٩٥-٢٠٠٠ والى ٢.١ في ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . وهنا أيضا ستظل التفاوتات الاقليمية كبيرة لأن الرقم القياسي التركيبي للخصومة في افريقيا في ١٩٩٥-٢٠٠٠ سيظل ٥.٨ ، في حين لن يبلغ في أمريكا اللاتينية أكثر من ٣.١ ، وفي آسيا الجنوبية ٣.٢ ، وآسيا الشرقية ١.٩ . والجدير بالذكر أن الرقم القياسي التركيبي للخصومة سيبلغ في أوروبا ٢.١ في ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٢.١ في ٢٠٢٠-٢٠٢٥ .

١٩- أسهم الانتشار الأخير للوسائل الحديثة لمنع الحمل الذي تم الى حد كبير في اطار برامج تنظيم النسل في انخفاض الخصومة في البلدان النامية بيد أن هذا الانتشار حدث على نحو متفاوت جدا حسب المناطق . ففي بعض بلدان افريقيا جنوب الصحراء أو في آسيا قليلا ما يمارس منع الحمل . وقد تكون ممارسته في أماكن أخرى في آسيا أو في أمريكا اللاتينية شائعة شيوعا في البلدان المتقدمة النمو . ومن جهة أخرى ، فان منع الحمل آخذ في التقدم : في مناطق معينة تزداد نسبة الأزواج الذين يمارسون منع الحمل بمقدار اثنين في المائة في السنة . أما في البلدان المتقدمة النمو التي كان مستوى استخدام وسائل منع الحمل فيها مرتفعا بالفعل في الستينات فقد ارتفع هذا المستوى أيضا في السبعينات .

٢٠ - يلاحظ المرء حالة متناقضة جدا فيما يتعلق بأنواع وسائل منع الحمل المستخدمة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ففي هذه البلدان الأخيرة، حيث بدأت ممارسة تنظيم النسل قبل تقدم الوسائل الحديثة بوقت طويل، توجد الوسائل الحديثة جنبا إلى جنب في الواقع مع الوسائل القديمة مثل طريقة العزل: وهذه هي الحالة في أوروبا الجنوبية وأوروبا الشرقية بوجه خاص. بيد أن الاتجاه يميل في كل مكان تقريبا إلى استخدام الوسائل الحديثة استخداما متزايدا. ففي البلدان النامية حيث لم يمارس منع الحمل إلا منذ وقت قليل نسبيا تكون الوسائل الأحدث هي الوسائل الأكثر انتشارا.

٢١ - حقق التعقيم تقدما ضخما خلال السنوات العشر الأخيرة: ففي عدد لا يستهان به من البلدان يتجاوز عدد الأزواج الذين تحميمهم هذه الوسيلة من خطر الحمل عدد الذين تحميمهم أية وسيلة أخرى. وتتجلى غلبة التعقيم هذه بصفة خاصة في مناطق معينة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي بلدان معينة متقدمة النمو تضطرب زيادة نسبة النساء المتزوجات القابات للحمل اللاتي حصلن على تعقيم من نوع ما. ويلاحظ أن تقدم التعقيم غير متساو بين النساء والرجال: فقد زاد تعقيم النساء زيادة سريعة في حين ينخفض تعقيم الرجال بالأعداد النسبية أحيانا والأعداد المطلقة في أحيانا أخرى.

٢٢ - استمر التطور القديم العهد لعملية التحضر طوال السبعينات وفي بداية الثمانينات ومن الأرجح أن يستمر هذا التطور حتى نهاية القرن حين يصبح أكثر من نصف سكان العالم يسكنون في المناطق الحضرية. ومن شأن معدل نمو سكان الحضر الذي سيبلغ في البلدان النامية ثلاثة أمثال معدله في البلدان المتقدمة النمو (٣٦٦ في المائة و ١١٦ في المائة على التوالي في ١٩٨٠-١٩٨٥) أن يتيح في المدى الطويل للبلدان النامية أن تلحق بمستوى تحضر البلدان المتقدمة النمو (ففي ١٩٨٠-١٩٨٥ سترتفع نسبة التحضر في البلدان المتقدمة النمو إلى ٧٠.٦ في المائة في مقابل ٢٩.٤ في المائة في البلدان النامية).

٢٣ - توجد في داخل المناطق النامية اختلافات هامة في مستويات التحضر. ففي أمريكا اللاتينية، وهي المنطقة النامية الأكثر تحضرا، ستبلغ نسبة سكان الحضر ٦٥.٤ في المائة في ١٩٨٠-١٩٨٥. بيد أن تغير هذه النسبة أبطأ منه في المناطق النامية الأخرى إذا أخذ في الاعتبار المستوى المرتفع نسبيا الذي تم بلوغه. وفي المقابل فإن مستوى التحضر في أفريقيا ضعيف (٢٨.٢ في المائة) ولكن هذه المستويات تتغير سريعا نتيجة للنمو السريع لسكان الحضر. إن تزايد سكان الحضر مرتفع للغاية في مجموع البلدان النامية باستثناء ملحوظ هو الصين.

٢٤ - لا يتزايد السكان تزايدا متساويا بالنسبة لمختلف مستويات التجمع الحضري. فالبلدان النامية تشهد انفجارا حقيقيا في المدن الضخمة (أكثر من ٤ ملايين نسمة)

التي تستقبل جزءاً متزايداً من سكان الحضر ومن مجموع سكان هذه البلدان . وقد بلغ عدد هذه المدن الضخمة ١٧ في عام ١٩٧٥ و ٢٣ في عام ١٩٨٠ . وتزداد سرعة هذه الحركة: ففي عام ٢٠٠٠ سيبلغ عدد هذه المدن ٥٢ . غير أن هذا التركيز للسكان الحضريين في المدن الضخمة ليس سمة عامة لكل البلدان النامية . ففي بعض البلدان النامية يتركز التحضر بالأحرى في مدن يتراوح عدد سكانها من مليون إلى ثلاثة ملايين أو حتى أقل .

٢٥- تشهد البلدان المتقدمة النمو على الرغم من تحضرها الشديد اختلافات هامة في توزيع سكانها الحضريين . ففي اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية تسود المدن الضخمة التي يتجاوز عدد سكانها ٤ ملايين نسمة، في حين أن أوروبا الشرقية وأستراليا ليس فيهما أي مدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من ٤ ملايين نسمة: يبدو أن التطور الحديث العهد، ما عدا بعض الاستثناءات، يتجه إلى توزيع تركيز السكان الذين يعيشون في المدن الضخمة لصالح المناطق شبه المتحضرة الواقعة في أطراف هذه المدن أو لصالح تجمعات أصغر أو لصالح بعض المناطق الريفية . فيبدو أن انعطاف التحضر في العقود القادمة ستتبع تطورا مختلفا في البلدان المتقدمة النمو عنه في البلدان النامية وسيفوق حجم التجمعات الكبيرة في البلدان الأخيرة حجم المدن الضخمة بالبلدان المتقدمة النمو .

٢٦- من بين البلدان القليلة التي لا تزال تقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين الدائمين، مثل أستراليا وكندا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها التي زادت من عدد الأشخاص الذين قبلوا خلال العقد الأخير . وتسعى سياسات الهجرة الحالية في بلدان مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا، من بين أهداف أخرى إلى تكييف تدفقات المهاجرين حسب مستوى النشاط الاقتصادي الأمر الذي أفضى، مع مراعاة الأحوال الاقتصادية العالمية، إلى الحد من هذه التدفقات . بل إنه يبدو وفي نيوزيلندا أن عدد النازحين في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ قد فاق عدد القادمين .

٢٧- إذا كانت تدفقات المهاجرين الدائمين قد انخفضت بصفة عامة خلال العقد الأخير فقد تباينت تدفقات المهاجرين المؤقتين في مختلف مناطق العالم* . ففي أوروبا عادت البلدان التي كانت تستقبل في بداية السبعينات مهاجرين مؤقتين بأعداد كبيرة في بعض الأحيان، إلى إعادة النظر في سياسة الهجرة فيها في اتجاه التقييد الشديد . وتشير الإحصاءات الأخيرة المتاحة أن عدد العمال الأجانب المقيمين في البلاد الأوروبية قد انخفض بحوالي ٦ في المائة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ . في حين استمر السكان الأجانب في معظم البلدان المستقبلة (مجموع العمال وعائلاتهم) في الزيادة . إن الزيادة الطبيعية للسكان الأجانب واجتماع شمل أسر المهاجرين الذي رخص به رهنا ببعض الشروط، يفسران هذه الزيادة .

* يقصد بالمهاجرين المؤقتين المهاجرين ذوي الإقامة المحددة المدة وقد

تختلف هذه المدة اختلافا كبيرا على حسب الحالة .

٢٨ - عندما فقدت أوروبا جاذبيتها كملجأ مفضل للمهاجرين المؤقتين بدأ قطب جاذبية جديد يتكوّن في بلدان النفط في الشرق الأوسط وفي شمال افريقيا . وتفيد التقديرات أن عدد العمال الأجانب الذين استقروا في هذه البلدان كان في نهاية السبعينات أكثر من ٢٨ مليون وأن عدد العمال الأجانب كان يمثل في بعض الأحيان في عدد من تلك البلدان نسبة مئوية مرتفعة جدا من مجموع اليد العاملة .

٢٩ - لقد كانت هجرات الأيدي العاملة منذ زمن طويل هامة في جنوب افريقيا ولا تزال . غير أن التدابير التي اتخذتها بلدان الهجرة لتقييد الهجرات وكذلك رغبة حكومة جنوب افريقيا في أن تصبح أقل اعتمادا على الأيدي العاملة الأجنبية وخاصة في صناعة التعدين قد أدت الى انخفاض محسوس في عدد العمال الأجانب في هذا البلد .

٣٠ - وتحدث هجرات مؤقتة للعمال في مناطق أخرى من افريقيا وخاصة في افريقيا الغربية حيث أحصت ساحل العاج على سبيل المثال ، ٢١ في المائة من الأجانب ابان تعداد عام ١٩٧٥ . وهناك كذلك في منطقة الكاريبي وأمريكا الجنوبية (وخاصة في فنزويلا) هجرات مؤقتة للعمال بقدر ملحوظ . ومع ذلك ليس هناك في أي من هذه المناطق لجوء الى العمال الأجانب على أساس منظم كما هي الحال في أوروبا والشرق الأوسط وجنوب افريقيا .

٣١ - وان هجرات العمال في أمريكا اللاتينية وفي الكثير من البلدان الافريقية تحدث في غالب الحالات دون أن تكون سلطات البلدان المستضيفة قد سمحت بهذه الحركات . وهناك أيضا حركات هجرات غير شرعية في بعض بلدان آسيا وأوروبا ولا سيما منذ عام ١٩٧٤ وهي السنة التي بدأ فيها تنفيذ سياسات تقييد دخول مهاجرين جدد . ومن الصعب معرفة حجم هذه التدفقات نظرا لطبيعة هذه الهجرات نفسها ولكن مهما كان الأمر يبدو أن حجمها كبير . فقد قدر ، على سبيل المثال ، أن عدد الكولومبيين الذين يقيمون بصفة غير شرعية في فنزويلا يقارب ٥٠٠ نسمة ، وكان هذا قبل اقرار التدابير التي اتخذت عام ١٩٨٠ لتنظيم اقامتهم . وفي الولايات المتحدة تتراوح التقديرات المتعلقة بعدد المهاجرين الذين وفدوا سرا بين ٢ و ٦ ملايين مهاجر . ويبدو فعلا أن عدد العمال المهاجرين غير الشرعيين في ازدياد وان كان من الصعب تقدير مستوى حجم الهجرات غير الشرعية ويمثل هذا الازدياد نوعا من " الرد " على التدابير التي

اتخذها الكثير من البلدان لتقييد دخول العمال الأجانب اليها . ويبدو أن المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين يكونون معا أكثر فئة من المهاجرين ازداد عددها خلال العشر سنوات الأخيرة .

٣٢ - ونظرا لطبيعة حركات هجرة اللاجئين فان المعلومات الدقيقة عن حجمها وخصائصها ليست متوفرة دائما . ولا يوجد بالاضافة الى ذلك ، تعريف مشترك بين مختلف الحكومات المعنية يحدد من هو اللاجئ . وقد ارتفع عدد اللاجئين استنادا الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ١٨٨ مليون في عام ١٩٧٤ الى ٦٨٨ ملايين في عام ١٩٨١ ، أى أن عددهم بالنسبة لعام ١٩٧٤ زاد ثلاثة أضعافه . ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأرقام لا تشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين ترجع المسؤولية عنهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط والذين بلغ عددهم ١٨٩ مليون في عام ١٩٨١ .

ثالثا - التصورات والسياسات الديموغرافية

٣٣ - يتضمن هذا الجزء الثالث من التقرير عرضا وجيزا لتصورات حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة (١٦٨ بلدا في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣) وسياساتها الديموغرافية . وقد أخذت المعلومات التي بني عليها هذا التحليل في جلها من التحرى الديمغرافي الخامس مع الحكومات والذي أجاب ١٠٩ بلدان عليه حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . كما استخدمت مصادر معلومات رسمية أخرى جمعتها الأمانة العامة لاستكمال معلومات التحرى . ويتضمن أيضا هذا الجزء من التقرير ، بالاضافة الى دراسة الحالة الى غاية ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، ملخصا لأهم التغييرات التي حدثت في التصورات والسياسات الحكومية منذ مؤتمر بوخارست .

٣٤ - في عام ١٩٨٣ ، كان معدّل النمو الديمغرافي يعتبر مرضيا في ٧٥ بلدا بينما كان ٣٣ بلدا يأملون الوصول الى معدل أكثر ارتفاعا و ٦١ بلدا الى معدل أكثر انخفاضا . وكما هو متوقع فان أعلى نسبة من البلدان التي تأمل الوصول الى معدل أكثر ارتفاعا توجد بين البلدان المتقدمة النمو حيث تسود أكثر معدلات النمو الديمغرافي انخفاضا . غير أن الغالبية الكبرى من هذه البلدان ترى أن معدلات النمو السائدة فيها مرضية ولا يوجد من بينها من يرغب في معدل أكثر انخفاضا . وعلى العكس من ذلك فان ما يقرب من نصف البلدان النامية ترى أن

معدل النمو الديمغرافي بها مرتفع جدا ، و ١٥ في المائة منها ترى أن معدل نموها الديمغرافي ضعيف جدا والبقية وهي أكثر قليلا من ثلث البلدان النامية مكنتية بمعدل هذا النمو . وخلاصة هذا هي أن ٥٩ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان ترجو حكوماتها انخفاض معدلات نموها الديمغرافي و ٣٠ في المائة في بلدان ترى حكوماتها أن معدل نموها الديمغرافي الحالي كاف . وإذا قصر هذا التحليل على البلدان النامية وحدها أصبحت لنسبة البلدان الراغبة في معدل أكثر انخفاضا ٧٨ في المائة ونسبة البلدان المكنتية بالمعدل السائد فيها ١٩ في المائة ، مما يدل على أن أغلب البلدان النامية الكبيرة (البلدان التي تعد ٥ مليون نسمة وأكثر) قد اعتمدت سياسات ديمغرافية ترمي الى تقليص النمو السكاني بها .

٣٥ - ان المناطق التي يعتبر عموما أن معدل النمو السكاني بها مرتفع جدا هي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . أما في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فان ما يقرب من نصف بلدان هذه المنطقة ترى أن معدل النمو السكاني بها مرتفع جدا . وعلى العكس من ذلك تبدى نسبة كبيرة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رغبة في معدلات أكثر ارتفاعا وأبدت حكومة واحدة في هذه المنطقة الرغبة في معدل أكثر انخفاضا . ولتفسير ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الموارد المتاحة في هذه المنطقة تعطي امكانات اقتصادية ترى الحكومات أنها يمكن أن تساعد على استيعاب عدد أكبر من السكان . ومن ناحية أخرى ، فان وجود نمو طبيعي أكثر ارتفاعا يساعد على المدى القريب على الاستعاضة عن العدد الكبير من العمال الأجانب الذين تحتاج اليهم هذه المنطقة لتنميتها . وأخيرا أبدت حكومة واحدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وهي حكومة تركيا ، الرغبة في معدل نمو ديمغرافي أكثر انخفاضا وأبدى الثلثان من حكومات هذه المنطقة الاكتفاء بالمعدلات الموجودة في بلدانها بينما ترغب الحكومات الأخرى في الوصول الى معدل أكثر ارتفاعا .

٣٦ — وبمفهوم عام ، يمكن القول انه باستثناء منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا لم تحصل تغييرات رئيسية في طريقة ادراك الحكومات للمشاكل المرتبطة بنمو السكان . ومع ذلك فان فكرة زيادة السكان على وتيرة مرضية أو بالا حرى بمعدل مرتفع جسدا بدأت تشيع ، وخصوصا في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أكثر من شيوع فكرة النمو البطئ للسكان . وفي هذه المنطقة بداهة ، وايضا في منطقتي اللجنة الاقتصادية لاروبا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، لوحظ انخفاض عدد الحكومات التي تتخذ الموقف الأخير . وان الدول الـ ١٢ التي اصبحت أعضاء في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ قد انضمت سواء الى الدول الراضية عن معدلات نموها ، أو الى معسكر الدول التي ترغب بمعدلات أدنى .

٣٧ — ويندر ، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية ، أن تكون التدخلات الحكومية المتعلقة بنمو السكان مقصورة على اجراء بعينه . بل على نقيض ذلك ، فان تلك التدخلات — وبخاصة منذ مؤتمر بوخارست — قد أخذت اشكالا متعددة لا تتعلق بالخصوبة فحسب وانما كذلك بالهجرات ، وبالحالات الوفيات احيانا . وفضلا عن ذلك ، فقد تجاوزت تلك التدخلات في كثير من الاحيان اطار التغييرات الديموغرافية لتشمل عناصرها التحديدية غير المباشرة ، وعلى سبيل المثال ، مركز المرأة ، وتوزيع الدخل ، والتربية والصحة . ومن ثم فان هذه التدخلات قد جاءت لاستكمال سياسات اقتصادية واجتماعية أخرى وتعزيزها .

٣٨ — ان عددا قليلا جدا من الحكومات تعتبر مستوى الوفيات بين سكانها مقبولا عندما يقل مستوى العمر المتوقع عند الولادة عن ٦٢ عاما . ولا يمكن لعدد كبير من البلدان ان يعتبر ان مستوى معدل الوفيات به قد بلغ حدا مقبولا ، في نطاق الحدود التي تفرضها المعارف الطبية الحالية ، الا اذا وصل العمر المتوقع الى ٧٠ سنة أو أكثر . وليس هناك بصفة اجمالية ، اى فرق بين المناطق المختلفة من حيث التصورات ، باستثناء أن بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تنظر الى فيما يبدو ، مستويات لمعدل الوفاة شديدة التباين على انها مستويات مقبولة .

٣٩ — وفيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٣ ، لم يلاحظ أى تغيير تقريبا في نسب البلدان التي تعتبر مستوى العمر المتوقع فيها مقبولا أو غير مقبول . ومع ذلك فان هذا الاستقرار على الصعيد العالمي يخفي وراءه تغييرات ، كثيرة الى حد ما ، على صعيد البلدان . وخلال الفترة قيد النظر ، اعترى عددا من البلدان تحسن واضح في مستواه الصحي ، وغيرت حكومات هذه البلدان من رأيها وفقا لهذا الاتجاه وللمستوى الذى بلغته ، وانتقلت من فئة " غير مقبول " الى فئة " مقبول " . ورات بلدان أخرى ، على النقيض من ذلك ، ان ما كان مقبولا منذ ١٠ سنوات تقريبا لا يمكن قبوله اليوم ، وتنخرط هذه البلدان اليوم في فئة " غير المقبول " .

٤. — وقد كان من أهم التغييرات التي وقعت منذ مؤتمر بوخارست في ميدان انسياسات الصحة ، اتباع عدد متزايد من البلدان لسياسات الرعاية الصحية الأساسية وفقا للخطوط العريضة لاعلان ألما — آتا لعام ١٩٧٨ (٢) ولل استراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، التي اعتمدت في جمعية الصحة العالمية الرابعة والثلاثين (٣) . وما زال الوقت في غاية التبكير بالنسبة لتقييم آثار هذه الاستراتيجية الجديدة ، ولكن من الواضح اننا نشهد ، في عدد من البلدان النامية ، اعادة نظر في الاتجاهات الرئيسية للسياسات الصحية . ومن الاغراق في التفاؤل ، مع ذلك ، أن ننتظر لهذه الاستراتيجيات الصحية أن تتمكن من تحقيق اهدافها اذا لم يكن تنفيذها مصحوبا بتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى القضاء على الفقر وأسبابه . وان سياسات الرعاية الصحية الاساسية معرضة لفقد جزء كبير من فعاليتها اذا لم تكن هناك سياسة لاعادة التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي .

٤١. — في عام ١٩٨٣ ، كان نصف البلدان تقريبا يعتبران مستوى خصوبتهما يبعث على الارتياح . وكان خمسا البلدان يعتبران ان هذا المستوى مرتفع بشكل كبير ، بينما ارأى ١٣ في المائة منها انه بالغ الانخفاض . وتوجد اختلافات شديدة الوضوح في التصورات فيما بين المناطق وفيما بين المستويات الانمائية . اما فيما بين البلدان المتقدمة النمو ، حيث ينخفض معدل الخصوبة بل يكون احيانا أقل من المعدل اللازم لخلافة الاجيال ، يعتبر ربع هذه البلدان خصوبته منخفضة جدا . وفي البلدان النامية توجد ، على نقيض ذلك ، ١٢ بلدا فقط من ١٢٩ بلدا ، أي ١ في المائة ، يسودها الاعتقاد بأن خصوبتها منخفضة جدا . وبينما لا يوجد أي بلد متقدم النمو يرى ان خصوبته مرتفعة أكثر مما ينبغي ، فان ما يقرب من نصف البلدان النامية واقع في هذه الفئة . والمناطق التي يسودها تصور سلبي لوجود خصوبة عالية ، بالنسبة لعدد البلدان المعنية ، هي مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثم اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ويوجد ، في منطقتي اللجنة الاقتصادية لاروپا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مزيد من البلدان التي تعتبر خصوبتها مرضية — أو حتى منخفضة أكثر من اللازم ، في حالة اللجنة الاقتصادية لاروپا . وهناك صلة وثيقة بين تصور النمو وتصور الخصوبة ، ولكن هذين التصورين ليسا متماثلين بالضرورة ، لأن النمو الديموغرافي ليس انعكاسا للخصوبة وحدها بل هو انعكاس كذلك لمعدل الوفيات ، وفي نهاية الأمر للهجرات .

٤٢ - وما فتئت تغييرات التصورات بالنسبة لمعدلات الخصوبة ، منذ عام ١٩٧٤ ، تتمثل ، من ناحية ، في زيادة عدد البلدان التي ترى ان هذه المعدلات مرتفعة أكثر مما ينبغي ، كما تتمثل ، من ناحية أخرى في بقاء عدد البلدان ، التي ترى ان معدلات الخصوبة بها أقل مما ينبغي أو مرضية ، ثابتا على الصعيد العالمي . اما على الصعيد الاقليمي ، فقد حدثت أكثر التغييرات وضوحا في افريقيا حيث هبط منذ عام ١٩٧٤ عدد البلدان التي ترى ان معدلاتها مرضية ، من ٢٨ الى ٢١ بينما زاد عدد تلك البلدان ، التي ترى ان معدلاتها مرتفعة أكثر مما ينبغي ، من ١١ الى ٢٥ . ومجمل القول ان الدول الاثنتي عشرة التي اصبحت اعضاء في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ موزعة بين الدول التي ترى ان خصوبتها بالغة الارتفاع وتلك التي ترى انها مرضية .

٤٣ - وعند دراسة التدابير التي نفذتها الحكومات للتأثير في مستويات واتجاهات الخصوبة خلال الفترة التي مضت منذ مؤتمر بوخارست ، يلاحظ في الوقت نفسه وجود تنوع كبير في هذه التدابير وتعزيز لتنفيذها .

٤٤ - وتوجد ، داخل مجموعة البلدان النامية الاثنتين والستين التي تعتبر خصوبتها بالغة الارتفاع ، ٤٨ بلدا قامت بانتهاج سياسات رامية الى خفض هذا المعدل من خلال مجموعة من التدخلات تتعلق بالعناصر المحددة ، المباشرة أو غير المباشرة ، للخصوبة . وقد اكتسبت هذه التدابير طابعا قانونيا (مثل تعديل الحد الأدنى لسن الزواج أو القوانين المتعلقة بمنع الحمل والتعقيم والابحاض) واداريا وتقنيا (تحسين عمل مرافق تنظيم النسل وادماج هذه المرافق في برامج أخرى) واقتصاديا (تدابير لتشجيع أو تثبيط الأسر والمجتمعات) واجتماعيا اقتصاديا (استراتيجية التنمية التي تزيد من الأخذ بالعوامل الديموغرافية) ومؤسسيا (انشاء أجهزة مسؤولة عن تنسيق وادماج التدخلات الحكومية في الميدان الديموغرافي مع الأنواع الأخرى للتدخلات) . وفي البلدان المتقدمة النمو ، حيث تستهدف الاجراءات الحكومية رفع الخصوبة أو الابقاء عليها ، تفضل ثلاثة أنواع من التدابير : التدابير التشريعية التي تشجع اتاحة منع الحمل والابحاض أو تحد منهما ؛ وتدابير التشجيع الاقتصادية والاجتماعية والضريبية التي تميل الى الحفز على الانجاب ، وفي النهاية ، التدابير الأكثر تجديدا الرامية الى التوفيق بين النشاط الاقتصادي والامومة .

٤٥ - ومن بين هذه التدابير ، يجب الإشارة الى تلك التي تتسم بطابع قانوني ومالي والتي ترمي الى الحد من استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل ، أو ، على العكس من ذلك ، التي تشجعه . وفي عام ١٩٨٣ كانت غالبية كبيرة من الحكومات تؤيد بشكل مباشر ، استخدام هذه الوسائل ، وشمة فارق ضئيل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو من هذه الناحية . وقد تغيرت كافة السياسات الحكومية تقريبا منذ مؤتمر بوخارست ، متخذة نفس الاتجاه : التيسير والتأييد المتزايد . ففي أواسط السبعينات كان عدد البلدان التي لم زالت تمنع استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل ١٥ بلدا ؛ وفي عام ١٩٨٣ لم يزد هذا العدد عن ٧ . وينبغي ، في نهاية الأمر ، الإشارة الى ان تيسير استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل ينبغي بهدفين يجب تمييزهما بوضوح : ترى بعض الحكومات انه يتعين عليها أن تيسر وتشجع استخدام هذه الوسائل لأسباب يغلب عليها الطابع الديموغرافي ، وعلى العكس من ذلك ، توجد حكومات أخرى ، تشكل الغالبية العظمى من الحكومات ، تقوم بذلك لأسباب ترتبط أساسا برقاء وصحة الامهات والاطفال .

٤٦ - ويشكل التوزيع الجغرافي للسكان في غالبية البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، مصدر قلق بالغ . ويرجع هذا القلق الى مجموعة معقدة من المشاكل ، مثل نمو المراكز الحضرية الكبيرة بشكل مفرط السرعة ، أو التشتت البالغ للسكان الزراعيين ، أو الفوارق الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويوجد بلد واحد فقط من بين تسعة بلدان يعتبر أن توزيعه الجغرافي يبعث على الارتياح . ويقدر العدد الأكبر من البلدان أن هذا التوزيع غير مقبول . وترتفع هذه النسبة كثيرا في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة النمو . والمنطقتان الوحيدتان ذواتا النسبة الكبيرة من الحكومات المعلنة لرغائها عن التوزيع الجغرافي للسكان هما منطقتا اللجنة الاقتصادية لآسيا . وفي مستوى أقل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وفي منطقتي اللجنتين الاقتصادييتين لافريقيا ولا مريكا اللاتينية ، لا يرى أي بلد فيهما ، من الناحية العملية ، أن توزيعه الجغرافي مقبول ، وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ينتهي بلدان اثنان فقط الى هذه الفئة .

٤٧ - وفيما يتعلق بالتدخلات ، فان الحكومات (بنسبة ٣ الى ٤) تركز جهودها على تقليص تدفق النازحين الى المناطق المتحضرة ، وأحيانا على عكس اتجاه تلك التدفقات . وهذا الموقف كثير الانتشار ، سواء في ذلك البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية ، ومهما كانت المناطق . ولم تظهر مقارنة المعلومات التي أتاحت في أواسط السبعينات أي تغيير بارز في سياسات الحكومات ، ومرد ذلك بلا ريب أن الحالة التي تواجهها هذه الحكومات قد بقيت ثابتة . أما طراز التدخل الأكثر انتشارا في هذا المجال فهو الذي يرمي بوجه أخص الى تقليص تدفقات النازحين من الأرياف باتجاه التجمعات المتروبولية . وهذا رد فعل تجاه المشاكل التي يثيرها النمو السريع للمراكز الحضرية الذي يصل أحيانا الى ضعف زيادة مجموع السكان .

٤٨ - وقد أثارت الهجرات الدولية مناقشات حادة خلال السنوات الأخيرة . وفيما يتعلق بالهجرة يلاحظ أولاً أن الثلث فقط من بين الحكومات ترى أهمية ديموغرافية لتلك التدفقات . وباستثناء منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حيث كانت الهجرة الدولية ذات شأن فسي السنوات الأخيرة ، يلاحظ القليل من التغييرات في مواقف الحكومات حسب المناطق . غير أنه يلاحظ ، منذ مؤتمر بوخارست ، ثبات اتجاه وكثافة التغييرات التي طرأت على التصورات المتعلقة بالهجرة . فقد ارتفع في الواقع عدد البلدان التي تعتبر الهجرات "كبيرة ومرتفعة أكثر من اللازم" من الناحية الديموغرافية من ٧ الى ٣١ .

٤٩ - وخلافا لما يحصل في حالة التصورات والتدخلات الحكومية في مجال الخصوبة ، يوجد على الدوام تقريبا توازن ضيق بين تصورات وأعمال الحكومات في مجال الهجرات الدولية . فالتصور السلبي بشكل متزايد للهجرات يقابله بشكل مباشر تنفيذ سياسات تقييدية . وقد ازداد بنسبة الثلث عدد البلدان التي تعلن أن سياستها موجهة للحفاظ على المستويات الحالية للهجرة ، أما عدد البلدان التي تتبنى سياسة تقليص تدفقات الدخول ، مع الحفاظ على عدد السكان المهاجرين ، فقد زاد من العدد البسيط الى الضعف . ويبدو هذا الاتجاه أكثر وضوحا بوجه خاص في البلدان النامية . ومع ذلك فإننا نجد دائما بين البلدان المتقدمة النمو أعلى نسبة من الحكومات التي تنتهج مثل تلك السياسة . وهذه الحركة واكبتها هبوط مواز تقريبا في عدد البلدان التي ترى أن حركات الهجرة لا أهمية لها . ويلاحظ أن ، بشكل عام ، أن الحكومات في عام ١٩٨٣ قد غلب عليها طابع النظر لتدفق الهجرات بأسلوب سلبي أكثر مما كان عليه الحال في عهد مؤتمر بوخارست .

٥٠ - وأن نسبة من البلدان أكثر قليلا من تلك التي سجلت خلال دراسة الهجرة تعتبر الهجرة ذات أهمية ديموغرافية . وهناك نقطة اختلاف أخرى في موضوع الهجرة تتمثل في أن مشاكل الهجرة تنشأ في البلدان النامية بأكثر مما تنشأ في البلدان المتقدمة النمو . ويعتبر اتجاه التغيير المرصود واحد من أبرز سمات تحليل التصورات والسياسات المتعلقة بالهجرة . ان يتجه هذا التغيير الى السلبية ازاء الهجرات . ولذلك نلاحظ ، على صعيد التصورات ، أن عدد البلدان التي تعتبر الهجرة "كبيرة ومرتفعة جدا" قد بدأ يتكاثر بشكل محسوس ، ان ازداد من ٢٠ الى ٣٤ بلدا . وتحدث التغييرات الابلغ دلالة في مناطق الهجرات ، مثل مناطق اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . أما المنطقتان الأخريان ، وهما منطقتا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لاروپا فهما على الأخص مناطق استقبال الهجرات .

٥١ - وكما كان عليه الحال بالنسبة لسياسات استقبال الهجرات ، فان سياسات الهجرة
تعكس بأمانة تصورات الحكومات لهذه الحركات . فرغم ان غالبية البلدان ترى أن حركات الهجرة
ليس لها أهمية ديموغرافية ، فانه يلاحظ مع ذلك أن الحكومات تميل بشكل واضح ومُطرد إلى
انتهاج سياسات تقييدية ازاء الهجرة .

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، بوخارست ١٩ - ٣٠ آب/أغسطس
١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : F.75.XIII.3) ، الفصل الأول .
- (٢) انظر منظمة الصحة العالمية " الرعاية الصحية الأولية : تقرير المؤتمر الدولي
للعناية الصحية الأولية ، ألما-آتا (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ٦ - ١٢ ايلول/
سبتمبر ١٩٧٨ " (جنيف ، ١٩٧٨) .
- (٣) نص الاستراتيجية نشرته منظمة الصحة العالمية تحت الرمز A34/5 .
